بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

أُفق تقليص الفجوة الرقمية في مجال التعليم بالمغرب

أحمد بكاس

- باحث بسلك الدكتوراه في العلوم السياسية. عضو بهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعة الترابية أربعاء الساحل بإقليم تيزنيت بالمغرب.

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

تسعى هذه الورقة إلى مقاربة سياسة رقمنة العملية التعليمية بالمغرب، والتي أفرزت فجوة رقمية خلفتها جائحة كورونا "كوفيد-19"، بعد أن عملت هذه السياسة من خلال الأوراش التي أطلقتها، على إدماج تكنولوجيات المعلوميات والموارد الرقمية في العملية التعلمية، من خلال تمكين الرأسمال البشري للمنظومة التعليمية من اكتساب مهارات رقمية تيسير له الولوج إلى المعرفة الرقمية المعاصرة.

هذه السياسة لا تنقص من قيمة المدرسة التعلمية الواقعية، بل إن تطويرها يتوقف على دعمها بالمعدات الرقمية لتجويد أدائها والارتقاء بها لتستجيب للاحتياجات المجتمعية الوطنية والدولية، كما أن الاهتمام بالعنصر البشري لهذا القطاع عبر تمكينهم من تكوينات مستمرة أساسي للمساهمة في تفعيل هذه السياسة، لكن جائحة كورونا أبانت على محدوديتها (رقمنة العملية التعلمية)، حيث سببت فجوة رقمية تم رصدها من خلال مجموعة من التقارير، والتي قامت بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بهذا المجال، وقد أبانت هذه التقارير على أن هذه السياسة يستلزمها العمل أكثر على اختيار بدائل حقيقية، واقعية وإجرائية من خلال توفير كافة الوسائل المادية والبشرية من جهة، ووضع خطط وتقنيات تمكن من تفادي المخاطر التي تنتج عن هذه الرقمنة من جهة ثانية.

الإشكالية

تروم هذه الورقة وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه سياسة رقمنة العملية التعليمية بالمغرب، والتي ستؤدي حتما إلى تقليص الفجوة الرقمية بين كافة المتدخلين في هذه العملية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب سياسة مندمجة تراعي كل الجوانب التي يمكن أن تعرقل أجرأتها، فتقليص الفجوة الرقمية في هذا المجال يستدعي وضع تصور ينطلق من تشخيص الوضعية لرصد النقص الذي تعاني منه البنيات التحتية التعليمية من معدات تكنولوجيا المعلوميات والولوج إلى الأنترنيت، ولن يتأتى ذلك إلا عبر تحفيز وسائل بديلة تراعي كل المتغيرات، وتسعى تقديم خدمات التعليم، كما أن وضع مؤشرات قياسية ضرورية لقياس الجودة التي تقدمها هذه الوسائل.

إن الاهتمام بالرأسمال البشري لهذا القطاع أساسي وضروري، حيث أن العملية التعلمية لا تقوم على تجهيز البنيات التحتية فقط، بل تستدعي أن يحظى المؤطر(ة) والتلميذ(ة) برعاية خاصة، تتثمل في إرساء تكوينات تمكينهم من مهارات التعامل مع التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز نظم دعم كافة

المتدخلين في هذه العملية ذات الصلة بمجال التعليم.

ولتحقيق ذلك، يُقترح تقليص الفجوة الرقمية، وذلك عبر ضمان ولوج جميع المتدخلين في العملية التعليمية وفي أي موقع جغرافي للتكنولوجيا الرقمية، من خلال إنشاء بنية تحتية رقمية تمكن من تغطية مجموع المجالات الترابية، ووضع آلية للمساعدة على اقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، لوحات إلكترونية...) لفائدة الطلبة والمتعلمين، كما أن مأسسة الحق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية على مستوى النصوص القانونية الأساسية ضروري لتقليص هذه الفجوة.

ولتحقيق ذلك، يُقترح تقليص الفجوة الرقمية، وذلك عبر ضمان ولوج جميع المتدخلين في العملية التعليمية وفي أي موقع جغرافي للتكنولوجيا الرقمية، من خلال إنشاء بنية تحتية رقمية تمكن من تغطية مجموع المجالات الترابية، ووضع آلية للمساعدة على اقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، لوحات إلكترونية...) لفائدة الطلبة والمتعلمين، كما أن مأسسة الحق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية على مستوى النصوص القانونية الأساسية ضروري لتقليص هذه الفجوة.

السياق العام

أضحى الحديث عن تطور تكنولوجيات المعلومات وتقدم وسائل الإعلام مقترنا بالحديث عن الفجوة الرقمية وما يوازها من آثار اجتماعية واقتصادية، اعتبارا لدرجة استخدام وإنتاج هذه التكنولوجيا من بلد إلى آخر؛ فالمغرب كغيره من الدول يعيش على وقع هذه الفجوة الرقمية، وقد أبرز استطلاع رأي قامت به الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2017، يهم 12 ألف فرد وأسرة أن 99.8% من الأفراد يتوفرون على هاتف متنقل، لكن 80% فقط من يملكون هاتف ذكي، كما سُجل تراجع على مستوى الهاتف الثابت حيث بلغت نسبة الأسر المجهزة به حوالي 22%، الأغلب منهم يشتركون في الهاتف الثابت للولوج إلى شبكة الأنترنيت، وأن 72% من الأسر فقط تتوفر على جهاز حاسوب، وتختلف بالنسبة للوسط الحضري بنسبة 80% والقروي بنسبة 50%؛ كل هذه المؤشرات تعكس مدى عمق الفجوة الرقمية بالمغرب، رغم التطور الملحوظ الذي عرفه المجال الرقمي، وبالتالي تراهن الدولة المغربية على تجاوز هذه التحديات من أجل الرفع من مستوى تكنولوجيا المعلومات في المجتمع المغربي وتقليص الفجوة الرقمية.

وقد عرفت السياسات التعليمية بالمغرب عدة إصلاحات، بدأت منذ الاستقلال وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، فقد أعطت حيزا مهما لتطوير التكنولوجيات التربوية عبر الاعتماد على مجموع البرامج المعلوماتية والتفاعلية والموارد الرقمية والأدوات التكنولوجية.....، وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والثقافة الرقمية في المدى القريب كمادة أساسية في التكوين الأساس والمستمر لكل الأطر التربوية، والانتقال بالتربية والتكوين من التلقين والشحن إلى منطق التعلم والتعلم الذاتي، ورفع تحدي الفجوة الرقمية.

وبهذا جاءت سياسة رقمنة المجال التربوي والتعليمي كنهج يساير بشكل متناغم استراتيجية "المغرب الرقمي"، كأحد الأوراش الكبرى للنهوض بأوضاع المملكة؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف أُنجزت العديد من البرامج الرقمية لعل أبرزها "برنامج جيني Programme GENIE"، والذي مكن من إحداث بوابتين رئيسيتين taalimtice.ma وsoutiensco.men.gov.ma، ثم بعدها قانون الإطار 17-51 الذي يهدف إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير وتقييم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والسهر على تأمينه وتطويره وتحيينه بكيفية دائمة ومستمرة، غير أجرأة هذه السياسة رغم أهميتها وفكرتها الهادفة، فقد تخللتها عدة نواقص أفرزتها أزمة كورونا، وأبانت عن محدوديتها.

تشخيص حال السياسة :

لا يمكن إنكار أهمية استثمار هذه السياسة التعليمية على المستوى الواقعي، لكن تفعيلها كان متوسطا، حيث أكدت نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA2019، أن 75% من المدارس الابتدائية لا تتوفر على قاعة متعددة الوسائط، كما أشار هذا التقرير أن 65% من هذه المدارس غير متصلة بالأنترنيت، وتصل النسب 33% و49% على التوالي بالنسبة لمدارس السلك الإعدادي

والثانوي؛ إن هذا يدل على تفاوتات في التجهيز بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، رغم المكانة المحورية التي حظيت به هذه الأخيرة في محاور إصلاح المنظومة التربوية.

وهكذا فقد اختبرت أزمة كورونا سياسة رقمنة المجال التعليمي بالمغرب، حيث تمكن قطاع التربية والتعليم من الحفاظ بشكل معين على الاستمرارية البيداغوجية، غير أن هذه الأزمة أفرزت لنا فجوة رقمية بين الوسطين الحضاري والقروي من جهة، وبين الأسر الميسورة والمعوزة من جهة أخرى، أضرت بدور التعليم كآلية أساسية للارتقاء الاجتماعي وأثرت على مبدأ الولوج المتكافئ للحق في التعليم.

ويوضح بجلاء استطلاع رأي قام به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لعينة تمثيلية تتكون من 386 أستاذ وأستاذة وجود فجوة رقمية بين أطر التدريس، وكذا المتعلمين والمتعلمات، وينعكس هذا في أن82.6% أكدوا ممارستهم للتعليم عن بعد، في حين أن 17.4% لم يتمكنوا من ذلك، أي أن 1.1 مليون من تلاميذ التعليم العمومي لم يتمكنوا من التعليم عن بعد.

تؤكد لنا هذه المؤشرات عدم توفر الرأسمال البشري التربوي على المعدات اللازمة للقيام بمهامهم عن بعد، ما يفسر تفاوتات في توفر واستعمال الأدوات والتكنولوجيات اللازمة لتلقين المتمدرسين والمتمدرسات.

إن 69.9% من الهيئة التعليمية اكتفت بمواقع التواصل الاجتماعي لتلقين الدروس، و21.3% فقط من استعمل منصة وزارة التربية الوطنية TICE، وتبقى النسبة الأضعف وهي 8.8% اعتمدت على الأقسام الافتراضية، أما من حيث إتقان التكنولوجيا فإن 13.5% لا يتقنون التكنولوجيا، وأن نسبة 67.1% مستواهم متوسط، كما أن 19.4% فقط من لهم مستوى جيد في التكنولوجيا، ومن جهة أخرى فإن الصعوبات التي واجهها التلاميذ في تتبع دروسهم حسب الأساتذة، أن 51.4% أكدوا عدم توفر أو نقص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (حاسوب – لوحة رقمية)، كما أن 15.3% يصعب عليها ولوج الأنترنيت.

وتجدر الإشارة بخصوص برنامج «جيني»، إلى أن العديد من المؤسسات التعليمية غير مجهزة به بعد، كما أن المؤسسات التي تتوفر على تجهيزات وموارد معلوماتية تعاني من التقادم ومن مشاكل الصيانة. ومع ذلك، ينبغي التساؤل عن وسائل تحسين نجاعة هذا البرنامج وأهميته.

وعموما يمكن تفسير هذه المعطيات بمحدودية السياسة التعليمية الرقمية في المغرب، إذ أن هذه التفاوتات تعبر عن الفجوة الرقمية التي تعاني منها المنظومة التعليمية اعتبارا للا-إنصاف بين المجال الحضري والقروي، وبين الأسر الفقيرة والغنية في الاستفادة من تكنولوجيا المعلوميات، وكذا بطء الاعتماد على التكنولوجيا من قبل المتعلمين/ات والأساتذة.

عوامل وآثار المشكلة:

تتعدد العوامل التي أفرزت الفجوة الرقمية في مجال التعليم بالمغرب، نذكر منها ما يلي:

تفاوتات وضعف في توفير الإمكانات اللوجستيكية للرأسمال المادي والبشري بالمنظومة التعليمية المغربية، مما ترتب عنه عدم تمكن العديد من المتعلمين والمتعلمات من حقهم في التعليم أثناء هذه الأزمة؛

الثمن الباهظ للإنترنت، وضعف صبيب الإنترنت، وعدم البث المباشر لبعض بالدروس، وتسبب ذلك في زيادة إبراز التفاوتات المجتمعية داخل المجتمع المغربي؛

نقص في التكوين الأساس والمستمر حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال والثقافة الرقمية لدى الهيئة التربوية؛

ضعف تمكين مدرسي تلامذة الأوساط القروية من نظام فعال ومندمج للمحتويات الرقمية على قدم المساواة مع مدرسي وتلامذة باقي الأوساط المجالية؛

نقص في تقديم تكوينات للمتعلمين والمتعلمات خاصة بطرق الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

ضعف في إنشاء هيكلة تعليمية جديدة غير محكومة بالحضور المادي؛

تقهقر جودة التعلمات الملقنة عبر التعليم الرقمي.

أما فيما يخص الآثار التي خلفتها هذه الفجوة الرقمية نذكر منها:

• نسبة مهمة من المتعلمين/ات لم يستطيعوا متابعة دروسهم سواء كليا أو جزئيا، وتعود أسباب ذلك إلى التفاوتات التي لوحظت في القنوات التي تنقل الموارد الرقمية المسجلة؛

• تفاقم عدم المساواة في مجال التعليم واكتساب المعارف بين أبناء الأسر المغربية؛

• تغييرات في السلوكيات النفسية للمتعلمات والمتعلمين حسب خصائص الأسر التي ينتمون إليها؛

• ارتباط متابعة الدروس بالنسبة للمتعلمين/ات بالمستوى التعليمي للأسر.

الأسباب الملحة لتحفيز تقليص الفجوة الرقمية:

تحفزنا مجموعة من العوامل تهدف أساسا لتقليص الفجوة الرقمية بمجال التعليم، إذ أن المساواة في تحقيق العملية التعلمية أكبر محفز لنا، بحيث أن تطور المجتمعات رهين بالتمكن من المعرفة الرقمية، واعتبارا لكون هذه الأخيرة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة، لهذا من الجيد حصر هاته المشكلة والعمل على تضييقها في محاولة لتحقيق النفاذ الشامل للاقتصاد الرقمي، وبهذا ستكون السياسات الداعمة لتكنولوجيا المعلومات محفزة للتنافس في هذا المجال.

كما أن تخفيف نسبة المخاطر التي من الممكن أن توقف عملية التعليم، بهدف ضمان استمرارية التعليم وكفالة سلامة المتعلمين/ات والجهات الفاعلة في مجال التعليم من خلال إغلاق المدارس وغيرها من العوامل التي قد تسبب توقف التعليم.

التوصيات

توصي هذه الورقة ببدائل من شأنها تقليص الفجوة الرقمية في مجال التعليم:

1. الاستثمار في الرأسمال البشري:

• تنظيم تكوينات أساسية لفائدة الأطر التربوية للتعليم في المجال الرقمي، حيث أن سياسة رقمنة التعليم رهينة بمدى تمكن مؤطري هذا القطاع من كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيات، وكتحفيز لهم يمكن إدراج نتائج التكوين ضمن معايير الترقية إلى الرتب الأعلى أو اعتماد معيار المشاركة في الدورات التكوينية للتعيين في المناصب العليا إدارية كانت أو بيداغوجية، كما يستحن ربط هذه التكوينات بمؤشرات قياسية لمدى استيعاب المؤطرين لها، وتكييف مستوياتهم مع التكوينات التي يمكن تقديمها؛

• توفير "محفظات بيداغوجية" للمتعلمين/ات، في إطار مبادرة "مليون محفظة"؛ هذه المحفظة تتكون من دعامات رقمية تقدم للمتمدرسين/ات بداية كل سنة، مع شرط تخصيص حيز زمني دراسي يأسس لتمكين المتعلمين/ات من التعرف على تكنولوجيات المعلومات وكيفية التعامل معها، بناء على التعلم الذاتي البعيد عن التلقين والحفظ والتركيز على التنقيب من خلال المصادر المتنوعة؛

• تشجيع الرأسمال البشري على الإبداع الرقمي من خلال تخصيص جوائز وتحفيزات سنوية تقدم لهم بناء على معايير تحددها الوزارة الوصية، مع تمكينهم من منح تمكن لهم الاستثمار في إبداعاتهم ذات الصلة بالمجال الرقمي خاصة المتعلقة بتنمية الميادين الاقتصادية للدولة؛

• تحسيس الأسر بضرورة الانخراط في رقمنة العملية التعليمية، عبر مناشير وبرامج تلفزية توصي بأهمية الرقمنة والاستعمال الرشيد للموارد الرقمية.

2. الاستثمار في الرأسمال المادي التقني:

• دعوة الشركاء من منظمات عمومية وخاصة، جماعات ترابية، وجمعيات... للمشاركة في توزيع لوحات الكترونية، أجهزة الكمبيوتر، بطائق مسبقة للدفع... لفائدة تلاميذ الوسط القروي والأسر المعوزة لتقليص تفاوتات الإمكانات اللوجستيكية بين المتعلمين/ات؛ هذا المدخل أساسي وجوهري لتخفيض تكاليف الإنتاج لدى الدولة من خلال توفير منتجات وخدمات بأسعار أقل تناسب احتياجات الفقراء، ومساعدة القطاع العام في الحد من الإنفاق وزيادة مردود الاستثمار؛

• تخفيض تسعيرة الولوج إلى الأنترنيت، خاصة ذات الصلة بالمجال التعليمي، لأن الولوجية إلى العمليات الرقمية التعليمية ضروري لتقليص هذه الفجوة؛

• الاهتمام بالجانب اللوجستيكي بالمؤسسات التعليمية (كهربة المؤسسات، التجهيز بالحواسيب، التزويد بالأنترنيت...)، وكذا تشييد قاعات متعددة الوسائط بجل المؤسسات التعليمية تمكن من تسجيل وتوثيق موارد رقمية...، خاصة أن توفير هذه اللوازم المعلوماتية مهم جدا لتدريب الرأسمال البشري على التعامل مع تكنولوجيا المعلوميات، وكذا المزج في بناء الدرس بين هذه المعلوميات وبين الطرق التقليدية؛

• إقامة نظام معلوماتي ذو فعالية وموثوقية ينبني على تطوير النظم والتشريعات المعمول بها لمحو الأمية المعلوماتية التكنولوجية في الأوساط التعليمية، وحماية المعطيات الشخصية لمستخدمي هذه الوسائط، كما أن العمل على تطوير المناهج الدراسية من خلال تجديد المقررات الدراسية وإثرائها بصفة دورية وفق متطلبات المعايير العالمية للجودة، بما يسمح بالتفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سيساهم في التنمية بكافة أبعادها أساسي لرقمنة المجال التعليمي.

3. الاستثمار في الجانب المؤسساتي والقانوني

• بناء منظومة مؤسساتية تُعنى بالرقمنة وتخضع لمبدأ الإنصاف الترابي، تؤطرها العناصر التالية: التوجيه، المواكبة، التنسيق؛ حيث ستمكن هذه المنظومة المؤسساتية من تجاوز الصعوبات والأعطاب التي تعتري مسار تنزيل السياسة العمومية الرقمية في مجال التعليم، إضافة إلى مواكبتها للرأسمال البشري من خلال تقديم تكوينات للمشرفين على العملية التعليمية، وتوجيههم لطرق تمكين المتعلمين/ات من تكنولوجيات المعلوميات.

• مراجعة المنظومة القانونية والتدبيرية بما يساير التطور الرقمي في مجال التعليم؛ وذلك من خلال قياس آثر مختلف النصوص القانونية المؤطرة للعملية الرقمية التعليمية، من أجل الوقوف على النواقص التي تعتريها، وجعلها تساير المستجدات المتعلقة بمجال التعليم الرقمي.

المراجع

• البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات 2019PNEA، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2021.

• تحليل تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي للأسر حسب النوع الاجتماعي، تقرير أنجزته المندوبية السامة للتخطيط بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فبراير 2021.

• التقرير السنوي، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 2017.

• تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة 2020/28، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19"، والسبل الممكنة لتجاوزها.

• الدليل المعرفي لجائحة كوفيد-19 لجامعة محمد الخامس: المعرفة والابتكار والخبرة في مواجهة وباء كوفيد-19، تحليل التداعيات واقتراح الحلول، 2020.

• رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، 2022.

• قانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

• المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030.